بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تدين فيه جريمتي الإعدام الميداني اللتان ارتكبتهما قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل من القدس وبلدة برقين في محافظة جنين، وتعتبرهما ترجمة لمحاولات رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، لتغييب القضية الفلسطينية وتجاهلها*

٢٠٢١/٩/٣٠

تُدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات جريمتي الإعدام الميداني البشعتين اللتان ارتكبتهما قوات الاحتلال وشرطته في كل من القدس وبلدة برقين في محافظة جنين، وتعتبرهما ترجمة ما لم يأت بينت على ذكره في خطابه في إطار محاولاته الساذجة لتغييب القضية الفلسطينية وتجاهلها، وهما امتداداً لمسلسل طويل من جرائم الإعدامات الميدانية لأوامر يصدرها المستوى السياسي والعسكري في دولة الاحتلال لجنوده بتسهيل عملية إطلاق النار على الفلسطيني واستباحة حياته. أعدمت قوات الاحتلال الشهيد علاء زيود (٢٢ عاماً) بشكل متعمد بعد أن كان قد أصابته إصابة مباشرة وبليغة وبعد أن تركته ينزف على الأرض دون تقديم أي إسعاف له قبل أن تقترب منه وتعدمه من مسافة صفر، في جريمة مركبة وبشعة، هذا بالإضافة إلى إصابة مواطنين واعتقال آخرين. كما أقدمت شرطة الاحتلال على إعدام السيدة إسراء خزيمية (٣٠ عاماً) من بلدة قباطية وهي أم لثلاثة أطفال قرب باب السلسة في القدس بذات الحجة الجاهزة لتبرير الإعدامات الميدانية المتكررة. وهنا تحضرنا صورة الفاشيين الجدد والهجوم الوحشي الذي ارتكبته قطعان المستوطنين بالأمس في هجومهم بالسكاكين والآلات الحادة ضد المواطنين في مسافر يطا، والذي تم تحت سمع وبصر وإشراف وحماية قوات الاحتلال دون أن تحرك ساكناً، بل استكملت هذا الاعتداء من خلال التنكيل بالمواطنين والاعتداء عليهم واعتقالهم وكانت النتيجة إصابة شاب وطفل بجراح فوق المتوسطة، في تجسيد لأبشع صور الاحتلال والتمييز العنصري والفاشية التي تسمح باستباحة حياة الفلسطيني وتوفر في نفس الوقت الإسناد والحماية للمجرم الإرهابي اليهودي.

تحمّل الوزارة الحكومة الإسرائيلية برئاسة نفتالي بينت المسؤولية الكاملة والمباشرة عن هذه الجرائم ونتائجها وتداعياتها الخطيرة على الأوضاع في ساحة الصراع برمتها، وتحذر الوزارة الأطراف كافة من مغبة التعامل مع حالات الإعدام الميدانية كأرقام في إحصائيات تخفي حجم الكارثة الإنسانية والمعاناة التي يتكبدها الفلسطيني وأسر الشهداء جرّاء إعدامهم بدم بارد من قبل قوات الاحتلال، وتؤكد أن استمرار تلك الجرائم يلقي بمسؤولية كبيرة على مجلس الأمن الدولي من حيث تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وحل الصراعات بالطرق السياسية، ويلقي بذات المسؤولية على الأمين العام للأمم المتحدة للإسراع في إقرار نظام

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/ps3092021

وآلية الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، كما أن تلك الجرائم تختبر صمت الجنائية الدولية حول مبررات وأسباب هذا التأخير في البدء بالتحقيقات الواجبة بانتهاكات وجرائم الاحتلال. من جهة أخرى تطالب الوزارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان تحمل مسؤولياتهم بسرعة تشكيل لجنة التحقيق الدائمة والمستمرة التي أقرها المجلس بالجرائم والانتهاكات الإسرائيلية بما فيها جريمتي إعدام الشهيد علاء والشهيدة إسراء.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/